اضافة الى هؤلاء ، فقد أدى « فقدان ٨٠٪ من السكان الاصليين لموارد دخلهم ، داخل حدود فلسطين المحتلة الى وجود ما يمكن تسميتهم باللاجئين اقتصاديا ، وهم الذين فقدوا مورد دخلهم بسبب النكبة ، لكنهم لم يفقدوا مسكنهم . وعلى الرغم من توفر المسكن للاجئين اقتصاديا ، فان اوضاعهم المعيشية لم تكن أقل سوءا من اوضاع اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف الوكالـــة .

ولو أضفنا اللاجئين اقتصاديا الى اللاجئين حسب تعـــريف الوكالة ، لارتفعت نسبة اللاجئين عموما ، والذين فقدوا مورد دخلهم الى نحو ٩٣ر٣٦٪ من اجمالي السكان . أي أن قطاع غزة ، كان مجتمع لاجئين ، الامر الـــذي يوضح حجم الانهيار الاقتصادي الذي تعرض له . وقد دلت دراسة قامت بها وكالة غوث للاجئين ، ودراسة ميدانية اخرى قامت بها ادارة الحاكـــم العام ، وتوصلت الى النتائج نفسها التي توصلت اليها الدراسة الاولى ، على ان السكان الاصليين كانوا موزعين مهنيا الى : « ملاك الاراضي وهؤلاء يقع الجزء الاكبر من املاكهم داخل فلسطين المحتلة ، المشتغلون في بساتين الحمضيات والاراضي الزراعية التي يقع معظمها الان في الاراضي المحتلة، وكانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي لامتلاكهم مسكنا فيه . المشتغلون فـــي اعمال تصدير البضائع الواردة من بئر السبع وباقـــي اجزاء لـــواء غزة ، المشتغلون بزراعة المنطقة الحالية والمقيمون فيها ممن كان معظم انتاجهـــم يصدر الى باقي فلسطين ، وهؤلاء تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من السكان » (١٦).

في ضوء ما تقدم ، نستطيع القول ان ولادة مجتمع اللاجئين قد ترافق مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ . وباعتبار ان الاوضاع والعلاقات الاجتماعية انما هي بشكل رئيسي نتاج الاوضاع الاقتصادية ، ونظام الملكية السائد ، فقد انعكس انهيار الاوضاع الاقتصادية على شبكة العـــلاقات الاجتماعية الســـائدة ، وترك بصماته العميقة عليها . وقد تأثرت العلاقات الاجتماعية ، بالانهيار الذي نتج بفعل نكبة ١٩٤٨ ، واخذت اتجاهين ، ويرتبط كل اتجاه بمكوناته في ما قبل ١٩٤٨ . فعلى الصعيد الاول ، أي العلاقات الناتجة عن وجود الاقطاع ، انهارت هذه الطبقة ، مع انهيار المؤسســـة الاقتصادية التـــي كانت تعتمد عليها ، واستطرادا لذلك فقد انهار معها ما تولده عادة من علاقات اجتماعية. ولم يكن ممكنا ان تستمر العلاقات الاقطاعية بعد زوال الاقطاع نظرا للطابع القسري لهذه العلاقة ، والذي كان يستند في وجهه الاول على وجود المؤسسات الاقتصادية وفي وجهه الثاني ، على دور السلطة الحاكمة في خدمة مصـــالح هذه الطبقة ، وتكريس نفوذها . وبـــرغم استمـــرار دور بعض الاقطاعيين